# *تخطيط الأجور*

## فلسفة الأجور في الفكر الرأسمالي

تعد الأجور في الأدب الاقتصادي الرأسمالي هي التعبير النقدي لقيمة قوة العمل أو هي ثمن تلك القوة وينظر إلى قوة العمل على أنها سلعة تباع وتشترى، ويعتمد النظام الرأسمالي على حقيقة مهمة يتشكل على أساسها الانقسام الطبقي الحاد بين الطبقة العاملة من جهة وبين الرأسمالية من جهة أخرى، هذه الحقيقة تكمن في تكوين فوائض القيم المتكونة من خلال وقت العمل الفائض وغير المدفوع للعامل؛ أي من الفرق الحاصل بين إجمالي القيمة الجديدة المتكونة في السلعة وبين قوة العمل التي يستلمها العامل.

كما أن طبيعة المصالح الاقتصادية للرأسمالية والمتمثلة في اللهاث المستمر نحو تحقيق أقصى الأرباح تدفعهم إلى زيادة استغلالهم للطبقة العاملة من خلال الضغط المستمر على قيمة العمل، مما يخلق الفجوة السحيقة والانقسام الطبقي الحاد بين الطبقتين على حساب قوة العمل لصالح رأس المال.

## فلسفة الأجور في الفكر الاشتراكي

ترتبط الأجور في الفكر الاشتراكي بالمحتوى الطبقي للفلسفة الاشتراكية التي تعتبِر العامل مادة بناء الاشتراكية وهدفها، وتُعد الأجور تعبيراً نقدياً عن جزء من المنتوج الضروري للعامل وفقاً لكمية ونوعية العمل الذي يبذله، وأي زيادة في كمية العمل سوف تحقق الزيادة في أجر العامل الذي يستلمه، كذلك الحال فإن تحسين نوعية العمل الذي يقدمه العامل سيزيد الأجر الذي يتقاضاه مضافاً إلى ذلك ارتباط الأجر بظروف أو بيئة العمل من حيث درجة الصعوبة أو المخاطر التي ترتبط بعلاقة مهمة مع زيادة الأجر.

وتتكون أجور العمل في الاشتراكية من قسمين هما:

الأجور الأساسية : تتكون من أجور العاملين المدفوعة وفق معايير معينة ومعايير حكومية عامة والعلاوات المدفوعة من صناديق الأجور .

الأجور الإضافية : تتكون من العلاوات المدفوعة من أرباح المؤسسات الاشتراكية التي تسمى بالصناديق التشجيعية.

**تخطيط الأجور**

هناك مستويان في تخطيط الأجور:

1- المستوى القومي.

2- المستوى الجزئي.

ويُعد تخطيط المستوى الأول جزءاً من خطة مستوى المعيشة على صعيد المجتمع، أما في المستوى الثاني فهو جزء مهم في خطة القوى العاملة داخل القطاع ومنشآته.

وتعد سياسة الأجور جزءاً من إيديولوجية الدولة وطبيعة نظامها الاقتصادي والاجتماعي، وتتمثل هذه السياسة من خلال مجمل قوانين التوزيع وأنظمة الدفع من جهة، وأهداف الدولة الموضوعة لغرض تنظيم مستويات المعيشة والدخل والاستهلاك من جهة أخرى.

وتسبق أو تتخلل عملية تخطيط الأجور إعداد الخيارات والمواقف التي تساعد في إيجاد البناء السليم لأهداف الخطة ولوسائل تنفيذها المختارة، وخلال هذه المرحلة يمكن لمخطط الأجور، بل ينبغي عليه أن يجد أجوبة صحيحة وملائمة لعدد من التساؤلات المطروحة منها:

- كيف يحقق مستوى المعيشة ارتفاعاً خلال فترتين مقارنتين ؟
- هل تعبّر كل زيادة في الأجر عن زيادة حقيقية في مستوى المعيشة ؟
- هل أن سياسات الأجور الحالية هي دافع للنمو الاقتصادي والاجتماعي أم هي عقبة في طريقه ؟
- هل يعكس مستوى الأجور الحالي بالفعل مساهمة عنصر العمل في تكوين الناتج والدخل ؟
- هل المبررات الاقتصادية كافية لتفسير التفاوت في مستوى الأجور في بعض المهن والقطاعات ؟
- هل توجد مبررات كافية للتفاوت في مستويات الأجور للقطاعين العام والخاص في الاقتصاد المختلط ؟
- ما العوامل والمنطلقات الاقتصادية والاجتماعية والفنية في تحديد الأجور ؟

إن من المسائل المهمة عند تخطيط الأجور هي وضع تصورات واستقراءات موضوعية عن نتائج زيادة الأجور خلال الخطة اللاحقة، حيث أن أي زيادة مقترحة كهذه لاشك بأنها ستؤثر وتتأثر بعوامل عديدة منها تكاليف الإنتاج والأسعار ومعدلات الاستثمار ومعدلات النمو الاقتصادي العام والتشغيل ....، وفي ظل آلية السوق تدفع زيادة الأجور وتكاليف الإنتاج بأرباب المشاريع الخاصة لنقل الجزء الأعظم من تلك الزيادة إلى نظام الأسعار فيتحملها المستهلكون، وإذا ما قلل المستهلكون من استهلاكهم فإن ذلك قد يدفع بالمنتجين إلى تقليل إنتاجهم وخفض طلبهم على العمل، أما في ظل آلية التخطيط والخطة وامتلاك الدولة لجزء مهم من القطاعات الاقتصادية فإن هذه الاختلاطات يمكن احتواؤها بنسيج من القرارات والأهداف الاقتصادية المتوازنة.

ولا يمكن تخطيط الأجور إلا من خلال نظام تخطيطي متكامل تحكمه علاقات ديناميكية متصلة بين حجم الإنتاج وإنتاجية العمل، وفي ظل ذلك تقترن خطة الأجور بخطة الأسعار لتحديد مستوى المعيشة الذي يعتبر الهدف النهائي لتفاعل أهداف الإنتاج وإنتاجية عنصر العمل وحجم العاملين مع قوانين التوزيع السائدة كما يتضمن هذا التخطيط متوسطات أجور العاملين والموظفين موزعين إلى مجموعات مهنية وإلى مستويات مهارية .

## ***تخطيط الأسعار***

**دور الأسعار في الاقتصاد الرأسمالي الحر**

تؤدي الأسعار أدواراً مهمةً في الاقتصاد الرأسمالي الحر من خلال وظائفها المختلفة، إذ تقوم الأسعار التي تتحدد من خلال تفاعل قوى العرض والطلب في النظام الرأسمالي بالوظائف الاقتصادية الأساسية على النحو الآتي :

1- توجيه الموارد وتوزيعها نحو استخداماتها المختلفة لتتجه إلى المجالات التي ترتفع فيها الأسعار والربحية من خلال زيادة الطلب على العرض، وتنحجب عن التوجه إلى المجالات التي تنخفض فيها الأسعار والربحية من خلال زيادة العرض على الطلب، وبذلك يتحدد نوع الإنتاج وحجمه وتتحدد الكيفية التي يتحقق بها من خلال طريقة الإنتاج التي تعطي أعلى عائد ممكن بأقل كلفة ممكنة.

2- توزيع الدخول على أفراد المجتمع من خلال مساهمة كل فرد في تقديم خدمات عنصر أو أكثر من عناصر الإنتاج التي تتحدد أثمانها من خلال العرض والطلب عليها، حيث يرتفع الأجر عندما يزيد الطلب على عنصر العمل عن عرضه وينخفض الأجر عندما يزيد عرض العمل على الطلب عليه.

3- توزيع السلع والخدمات المنتجة، حيث سيحصل كل فرد على القدر من السلع والخدمات الذي يسمح به دخله خلال تفاعل عرضها والطلب عليها، وبذلك تتحدد عملية الإنتاج والاستثمار والاستهلاك وغيرها من الفعاليات والنشاطات الاقتصادية عن طريق آلية السوق، أي تفاعل العرض والطلب لتحديد السعر الذي يتم على أساسه قيام النشاطات والفعاليات الاقتصادية الأساسية.

4- تكوين رأس المال، حيث تتجه الاستثمارات إلى المجالات التي ترتفع أسعار منتجاتها وأرباحها، وتنحجب عن التوجه نحو المجالات التي تنخفض أسعارها وأرباحها.

5- تحقيق عملية التوازن بين العرض والطلب عن طريق تفاعلهما وصولاً إلى السعر الذي يحقق ذلك وهو ما يطلق عليه بالسعر التوازني، ويمكن القول بأن السعر الذي يسود في السوق الحرة هو السعر التوازني، وعند هذا السعر تكون الكمية المطلوبة مساوية تماماً للكمية المعروضة، وأن أي سعر أعلى من السعر التوازني لا بد أن ينخفض إليه بسبب تنافس المنتجين، كما أن أي سعر أقل من السعر التوازني لا بد أن يرتفع إليه بسبب تنافس المشترين؛ هذا يعني أن أي اختلال يحدث في توازن السوق التنافسية الحرة يرجع إلى عدم تكافؤ قوى العرض مع قوى الطلب، فإذا تغلبت قوى العرض على قوى الطلب؛ أي ازدادت الكمية المعروضة عن الكمية المطلوبة في السوق عند سعر معين فإن هذا السعر سوف يميل إلى الانخفاض، أما إذا تغلبت قوى الطلب على العرض أي ازدادت الكميات المطلوبة عن المعروضة في السوق عند سعر معين فإن هذا السعر سوف يميل إلى الارتفاع، وإذا تعادلت القوى عند سعر معين فسوف يثبت عند نفس المستوى .

وهكذا نستنتج بأنّ آلية السوق من خلال السعر هي الموجهة والمحددة للنشاطات الاقتصادية، وأنّ دور الدولة هو عدم التدخل في النشاطات الاقتصادية في ظل هذه الآلية ( الإطار الرأسمالي )، لأنّ تدخلها يعيق تفاعل العرض والطلب في تحديد السعر، أي أنه يعيق عمل هذه الآلية بالشكل الذي يؤدي إلى حالات مضرة في الاقتصاد كضعف الاستخدام وضعف الكفاءة في الاستخدام .

**تخطيط الأسعار**

يختلف دور الأسعار في الاقتصاد الاشتراكي المخطط عن دورها في الاقتصاد الرأسمالي، حيث يصبح السعر ذاته في إطار عملية التخطيط الاقتصادي هو الذي يحكم آلية عمل الاقتصاد بدلاً من آلية السوق وبالتالي يجري تحديد الأسعار في الخطة على أساس كمية السلع والخدمات التي يتم تحديد إنتاجها من ناحية والدخول من ناحية أخرى، وعلى هذا الأساس فإن النشاطات الاقتصادية الأساسية في الاقتصاد الاشتراكي لا

يجرى تحديدها استناداً إلى آلية السوق وما تفرزه من أسعار، إنما يتم ذلك في إطار عملية التخطيط لعموم الاقتصاد، وتقوم الخطة بتحديد الوظائف الاقتصادية الأساسية الآتية :

1- تخصيص الموارد، حيث تتولى الخطة القيام بهذا التخصيص استناداً إلى اعتبارات اقتصادية واجتماعية وسياسية، وتراعى أولوية الأهداف التي تبغي تحقيقها خلال الفترة المعينة التي تحددها احتياجات المجتمع حسب أهميتها، مع الأخذ بالحسبان الموارد والإمكانات التي يمكن أن تتوفر خلال الفترة التخطيطية المعينة، وبذلك يتم تحديد حجم الإنتاج ونوعه .

2- تحدد الخطة الاستثمارات وتكوين رأس المال من حيث الحجم والنوع وتوزيعها على القطاعات والأنشطة والمشروعات والمناطق، وذلك تبعاً لأهداف الخطة وأولوياتها .

3- تحدد الخطة حجم الدخول التي يتم توزيعها القابلة للإنفاق استناداً إلى معايير محددة أبرزها معيار العمل المبذول في العملية الإنتاجية، ويجرى تحديد عائد العمل على أساس كمية ونوع العمل المبذول وشدته وقرب أو بعد المنطقة التي يمارس فيها وإنتاجيته.

4- تحدد الخطة الفن الإنتاجي المستخدم في العمليات الإنتاجية الذي يُفترض أن يراعى في تحديده ضمان الوصول إلى أكفأ استخدام ممكن للموارد والإمكانيات المتاحة بحيث يتم الحصول على أقصى عائد اجتماعي ممكن بأقل كلفة اجتماعية وبأقصر فترة زمنية ممكنة .

5- بتحديد الخطة لكل ما سبق فإنها تحدد بذلك توزيع السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد، حيث سيحصل الفرد على ذلك القدر من السلع والخدمات التي حددت الخطة إنتاجها بما يسمح به دخله وبالأسعار التي حددتهما الخطة، واستناداً إلى ما سبق ذكره فإن الأسعار لا تحدد الفعاليات الاقتصادية الأساسية في الاقتصاد المخطط، بل تحددها الخطة بدلاً من الأسعار، ورغم ذلك يبقى للأسعار دور مهم في الاقتصاد الاشتراكي المخطط من خلال ما يمكن أن تؤديه من وظائف .

**وظائف الأسعار في الاقتصاد المخطط**

1- استخدام الأسعار كأداة للحساب وتسوية المدفوعات بين المشروعات الصناعية أو الصناعية الزراعية أو التجارية، وبدون استخدام الأسعار يصعب إجراء الحساب والتسوية بين هذه المشروعات .

2- استخدام الأسعار كأداة لقياس كفاءة أداء المشروعات الاقتصادية عن طريق استخدام السعر في حساب تكاليف المستلزمات التي يستخدمها المشروع، واستخدام السعر في حساب عائد المشروع، وبالتالي الوصول إلى مدى الربحية التي يحققها، وبالتالي الكفاءة التي يعمل بها من أجل تقييم فاعلية أدائه .

3- تنظيم الاستهلاك، حيث يمكن أن تستخدم الأسعار كوسيلة لتنظيم الاستهلاك من خلال رفع أسعار السلع التي تتدنى إمكانيات إنتاجها وبالتالي انخفاض عرضها قياساً بالطلب عليها، ولغرض تقليص هذا الطلب تتم عملية رفع الأسعار، كما أن رفع الأسعار هذا يمكن أن يتم في حالة الرغبة في تقليص عرض بعض السلع والخدمات التي يراد تقليص إنتاجها لانخفاض درجة ضرورتها وبالتالي تقليل الطلب عليها من خلال هذه السياسة السعرية وصولاً إلى التوازن بين عرضها والطلب عليها .

4- تستخدم الأسعار كأداة للرقابة والمتابعة، حيث يتم استخدام الأسعار كأداة للرقابة على المشروعات في قياس مدى التزامها بتنفيذ الخطة الموضوعة لها سواء من حيث ما تستخدمه من مستلزمات في عملها أو ما تحققه من نتائج بشكل أهداف موضوعة لها، وبالتالي تبيان مدى التزامها بالخطة في حالة ابتعادها عنها ليصار إلى توجيهها بالشكل الذي يضمن إتباعها لما هو مخطط لها .

5- استخدام الأسعار كأداة لتحديد الهيكل الوظيفي للدولة، حيث ترفع عوائد عنصر العمل ( ثمن العمل ) في المجالات التي يشح فيها هذا العنصر قياساً بالحاجة له، كذلك استخدام الأسعار كأداة لفك الاختناقات في الاقتصاد، وذلك من خلال توفير المستلزمات بأسعار منخفضة أو حتى بدعمها من قبل الدولة لبعض المجالات التي يراد استمرار الإنتاج فيها وتوسعه استناداً لأهميتها وضرورتها في الاقتصاد .

**المرجع**

**1- عبد الله، عقيل جاسم (1999) – المدخل إلى التخطيط الاقتصادي ( منهج نظري وأساليب تخطيطه) . دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 301 صفحة ( ص 127 – ص147 )**